

الفصل الأول

مدخل في المحاسبة المالية

Introduction in financial Accounting

محمد محمد العائني

القانونية هي القدرة على التمويل، وطبيعة النشاط وعلاقة الملكية بالإدارة، وعموماً يمكن تصنيف الأشكال القانونية للوحدات الاقتصادية على ثلاثة أنواع هي:

أولاً: المشروع الفردي Sole Proprietorship:

يتكون من شخص واحد صاحب رأس المال، ويعمد مسؤول عن إدارة الوحدة الاقتصادية، وضامناً لجميع التزاماتها، ويتمتع بالأرباح ويتحمل كافة الخسائر.

ثانياً: الشركات التضامنية أو شركات الأشخاص Partnership:

تتشأ الشركات التضامنية بموجب إجراء قانوني بين اثنين أو أكثر من الأشخاص (الشركاء أو المالكين)، فهي تسمح بالاستثمار في أعمال مشتركة، واقتسام المخاطرة فيما بينهم، ويمكن للشركاء أن يساهموا بأموالهم أو بموجودات مقدمة من قبلهم كحصة في رأس المال أو بالخبرات المتوفرة لديهم، وتوجد أعداد كثيرة من الشركات التضامنية والشكل الشائع لها في تجارة التجزئة، وتجارة الجملة، وعمليات التصنيع، وكذلك للمهن، لاسيما والقانونية، والطبية، والمحاسبية.

ثالثاً: الشركات المساهمة أو شركات الأموال Corporation:

يمتلك رأس المال فيها عدد كبير من الأشخاص (يطلق عليهم مساهمين)، ويديرها مجلس إدارة لا يتبع الملاك (انفصال الملكية عن الإدارة)، قد تكون شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية

محدودة أو شركات مساهمة خاصة، وتكون المسؤولية للمالك عن ديون الوحدة الاقتصادية محدودة بمقدار رأسمالهم المقسم إلى أسهم متساوية القيمة .

عناصر النظام المحاسبي:

إن اختلاف أنواع المشاريع يؤدي إلى اختلاف مكونات النظام المحاسبي من حيث العدد والحجم غير انه لابد من توفير العناصر الآتية في النظام المحاسبي الجيد فهي:

أولاً: المجموعة المستندية Vouchers التي تؤيد صحة العمليات التي تحدث في المشروع والتي يطلق عليها أحياناً اسم مصادر القيود.

ثانياً: المجموعة الدفترية Accounting Records التي تسجل فيها العمليات المالية انسجاماً مع متطلبات القانون وتسهيلاً لمتابعة عمليات المشروع.

ثالثاً: أنظمة القيد المحاسبي Accounting Entry system أو التسجيل المحاسبي المتمثل بالقيد المفرد والقيد المزدوج كما سيتم تناوله بالفصل الثاني.

رابعاً: الإجراءات والتعليمات المحاسبية Accounting procedures التي من خلالها يمكن تنظيم العمل وتلافى الوقوع في الأخطاء والتلاعب في الممتلكات.

خامساً: مجموعة الكشوفات والتقارير المالية Financial Statement & Repots التي يقدمها المحاسب نهاية المدة المحاسبية كخلاصة لما تم في المشروع خلال المدة المحاسبية.

سادساً: مجموعة العاملين في قسم المحاسبة ومجموعة من الآلات والمعدات والأدوات المستخدمة.

بعد التدقيق أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة، إذ يهدف إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة وعدالة الكشوفات المالية لوحدة اقتصادية ما في أظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك الوحدة الاقتصادية من أجل إضفاء الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية الواردة في تلك الكشوفات.

وقد ظهرت فروع جديدة للمحاسبة بسبب التطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية كمحاسبة الموارد البشرية والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الجهات المستفيدة من المحاسبة:

تعد المحاسبة منهجاً وصفي تحليلي تقوم بتحديد وتحليل عدد هائل من الأحداث والعمليات الاقتصادية والمالية خلال عمليات تحديد وقياس وتبويب تلك الأحداث والعمليات الاقتصادية بغرض إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، أما مستخدمي المعلومات المحاسبية فهم:

أولاً: المستخدمون الداخليون: وتتمثل بإدارة الوحدة الاقتصادية، الذين هم المدراء المسؤولون عن تخطيط مستقبل الوحدة الاقتصادية وتجهيز وإعداد الخطط ورقابة التشغيل على أساس يومي إذ يمكنهم طلب أي بيانات مالية قد يحتاجون إليها والتي يكون النظام المحاسبي قادراً على تقديمها. وتشمل هذه الفئة أيضاً مدراء التسويق والمشرفين على الإنتاج، والإدارة المالية.

ثانياً: المستخدمون الخارجيون: وهم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين ومؤسسات الإقراض، والمستخدمين الخارجيين مثل المحللين الماليين والوسطاء في بورصة الأوراق المالية، والهيئات الحكومية والضريبية واتحادات ونقابات العمال وعامة أفراد المجتمع.

ويمكن تصنيف المعلومات بصورة عامة إلى نوعين أساسيين هما:

١. **معلومات إلزامية أو إجبارية:** هي المعلومات التي تقدم إلى الجهات الحكومية، أو الأسواق المالية، أو الجهات المقرضة.
٢. **معلومات اختيارية:** وهي المعلومات التي تقدم إلى الأطراف الداخلية للوحدة الاقتصادية.

وهناك عدد من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات وهي:

١. ينبغي أن تخضع المعلومة من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.
٢. ينبغي أن تزيد المعلومة من معرفة متخذ القرار، وفي حال عدم الاستفادة منها، سوف تكون معرفة تضاف إلى مدارك متخذ القرار قد يستفيد منها مستقبلاً لعملية اتخاذ قرار.
٣. إن المعلومة التي ينبغي أن يقدمها النظام، ذات قيمة كبيرة.
٤. ينبغي أن تكون المعلومة أساسية، أي تربط بين الأطراف الداخلية والخارجية.

كذلك يمكن تصنيف البيانات إلى صنفين رئيسيين هما:

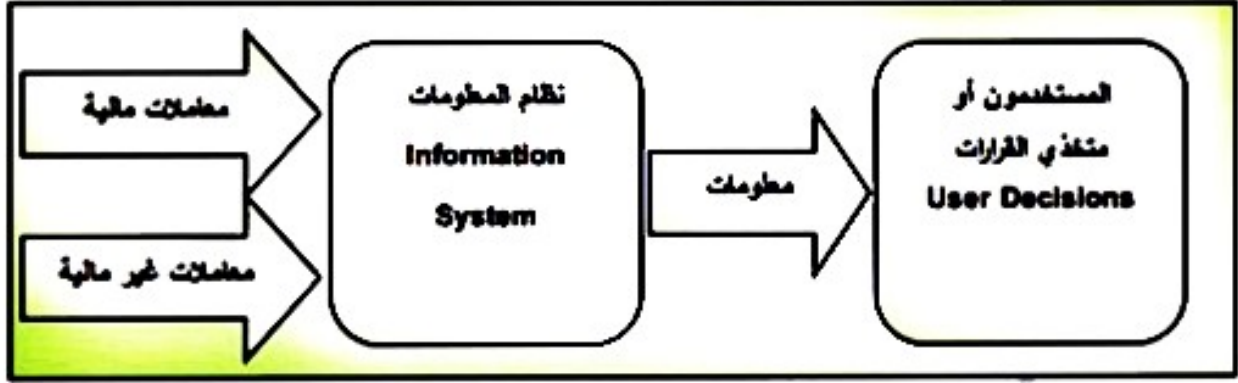
أولاً: بيانات مالية: وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتبعها تأثيراً مالياً إذ يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية.

ثانياً: بيانات غير مالية: وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها تأثيراً مالياً، وهي على نوعين:

١. **بيانات كمية:** وهي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل إعداد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المنتجة.
٢. **بيانات غير كمية:** وهي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية، إذ يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظراً لصعوبة قياسها بصورة كمية، ومن أمثلتها مدى الاستفادة من البرامج التكميلية للعاملين، أنواق المستهلكين. والشكل الآتي يوضح مدخلات النظام من المعلومات ودور المحاسبة كنظام للمعلومات في معالجتها وتقديمها إلى المستخدمين .

الشكل (١)

المحاسبة كنظام للمعلومات



الدورة المحاسبية:

إن العمليات المالية والاقتصادية في أي وحدة اقتصادية تمر بمراحل عدة خلال الفترة المالية، التي تكون عادة سنة واحدة تدعى بالسنة المالية، وتتكرر هذه المراحل في كل سنة مالية ولذلك سميت بالدورة المحاسبية، وتتكون الدورة المحاسبية من المراحل الآتية:

أولاً: تحديد الصفات والأحداث الاقتصادية المراد قياسها.

ثانياً: تسجيل جميع الأحداث الاقتصادية التي حصلت والتي تكون الوحدة الاقتصادية طرفاً فيها في سجل اليومية واليوميات المساعدة إن وجدت من واقع المستندات الثبوتية والمعززة لواقع العمليات المالية، كالمقبوضات والمدفوعات، والمشتريات والمبيعات، وأي قيود يومية أخرى.

ثالثاً: الترحيل من سجل اليومية واليوميات المساعدة إلى سجل الأستاذ (شهرياً في العادة)، وسجلات الأستاذ المساعدة إن وجدت (يومية في العادة).

رابعاً: أعداد وتحضير ميزان المراجعة بالأرصدة.

خامساً: أعداد وتحضير قيود التسوية بالمستحقات والمدفوعات والبنود المقدرة الأخرى.

سادساً: أعداد وتحضير ميزان المراجعة المعدل.
سابعاً: أعداد وتحضير الكشوفات المالية (الحسابات الختامية)، وهناك ثلاثة كشوفات أساسية هي:

١. حساب المتاجرة والأرباح والخسائر (كشف الدخل).

٢. قائمة المركز المالي Balance sheet.

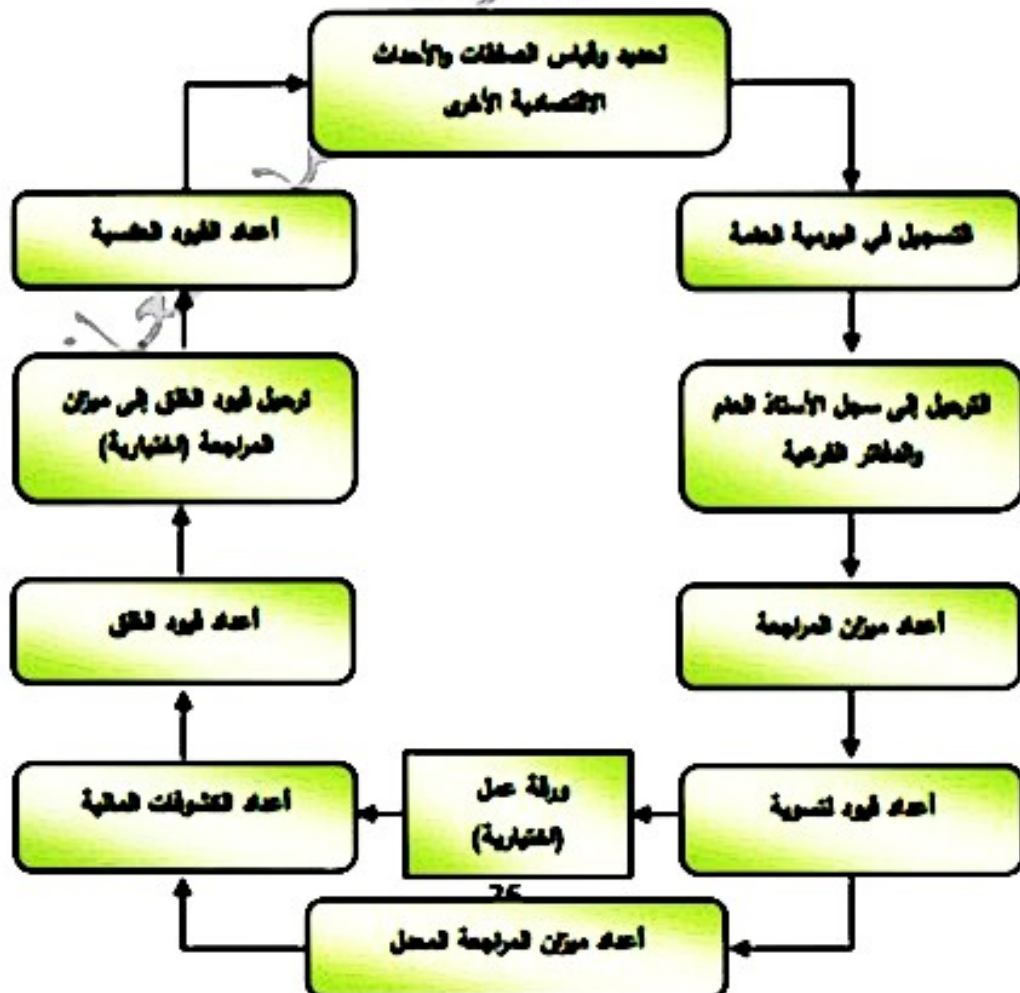
٣. كشف التدفق النقدي Cash flows statement.

ثامناً: أعداد وتحضير قيود القفل في سجل اليومية وترحيلها إلى سجل الأستاذ لإظهار نتائج الحسابات الختامية.

تاسعاً: وبعد المرحلة الثامنة يتم أعداد القيود العكسية، وتحدد الدورة نفسها في السنة المالية الآتية بأن تبدأ التسجيل في دفتر اليومية وهكذا. ويمكن تصوير الدورة المحاسبية بالشكل الآتي:

شكل (٢)

الدورة المحاسبية



الفروض والمفاهيم والمبادئ والمحددات المحاسبية:

إن الإدراك والفهم التام للنطاق الحالي والمستقبلي للمحاسبة، لا يعتمد على فهم الأساليب الفنية المحاسبية فحسب، وإنما يعتمد أيضاً على هيكل نظرية المحاسبة التي منها تشتق الأساليب الفنية، وكانت جهود (Paton) في تحليل الأسس الجوهرية للمحاسبة، تمثل أساس البدايات لتطوير هيكل لنظرية محاسبية، من خلال تبريره للقواعد والأساليب الفنية القائمة المنشقة من الفروض والمفاهيم والمبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة، وفي أثناء شرح مختصر لتلك الفروض والمفاهيم والمبادئ والمحددات المحاسبية:

أولاً: الفروض المحاسبية:

تعرف الفروض المحاسبية على أنها قضايا بينت ذاتها أو مسلمات يجري قبولها لميزتها في التوافق مع أهداف الكشوفات المالية التي تعكس البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل في ظل إطارها المحاسبة . وهناك أربعة فروض أساسية تشكل أساس في الإطار النظري للمحاسبة هي:

١. فرض الوحدة المحاسبية:

تقيس المحاسبة نتائج عمليات وحدة معينة، أي محدودة على وجه الخصوص، فهذه الوحدة منفصلة عن مالكيها، ففرضية الوحدة تشير إلى أن أي وحدة اقتصادية هي شخصية معنوية وكيان محاسبي مستقل ومنفصل عن مالكيها وعن بقية الوحدات الأخرى.

٢. فرض الاستمرارية:

وتعني بان الوحدة الاقتصادية مستمرة في نشاطها مدة طويلة من الزمن بما فيه الكفاية بما يحقق أهدافها أو تنفذ التزاماتها القائمة الآن، وبموجب هذا الفرض فان الوحدة تفترض عدم وجود توقع لتصفيتها في المستقبل لذا ستستمر في نشاطها.

٣. فرض الدورية أو الفترة المحاسبية:

بالرغم من أن فرضي الاستمرارية تعني أن الوحدة مستمرة في نشاطها إلى أجل غير مسمى إلا أن المستخدمين بحاجة إلى المعلومات تخص المدى القصير ذات الصلة بالموقف المالي وأداء الوحدة الاقتصادية مستهدفين من ذلك اتخاذ العديد من القرارات، واستجابة لذلك يتم تقسيم عمرها إلى فترات دورية تكون غالبا سنة مالية، ولتوفير المزيد من المعلومات الملائمة، فان العديد من الشركات تقوم بإصدار تقارير مرحلية على أساس ربع سنوي أو شهري.

٤. فرض وحدة النقد:

لا بد من استخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند التسجيل أو الإبلاغ عن المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى ظهور مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تطرأ عليها في شكل وحدات نقدية بوصف النقود تعد وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

ويقوم فرض وحدة النقد على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشارك للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقد توفر أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي، ويعني هذا الافتراض أن وحدة النقد هي أكفاء وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة، إذ أن وحدة النقد ملائمة وبسيطة ومتاحة على نطاق واسع ومفهوم مفيد، ويعتمد تطبيق هذا الافتراض على افتراض آخر أكثر شيوعاً وهو أن البيانات الكمية مفيدة في توصيل المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانياً: المفاهيم المحاسبية:

المفاهيم المحاسبية هي قضايا بينت ذاتها أو مسلمات يجري قبولها لميزتها في التوافق مع أهداف الكشوفات المالية التي تعكس طبيعة الوحدة المحاسبية التي تعمل في ظل اقتصاد حر يتسم بالملكية الخاصة. وهناك مفهومان للوحدات الاقتصادية هما:

١. نظرية الملكية:

تعتمد نظرية الملكية بمثابة المفهوم النظري للمحاسبة عن معاملاتها الفردية، إذ تعد الوحدة The Entity وفقاً لهذه النظرية الأداة التي يزاول من خلالها المالك (صاحب الوحدة الاقتصادية) أعماله، يمثل محور اهتمام المحاسبة عند تطبيق نظرية الملكية في قياس حقوق الملكية باعتبار أن صاحب الوحدة الاقتصادية يمتلك موجوداتها ويتحمل التزاماتها، وعلى هذا الأساس فإن المعادلة المحاسبية في ظل نظرية الملكية تأخذ الشكل الآتي:

رأس المال = الموجودات - المطلوبات (الالتزامات)

أن نظرية الملكية موجهة نحو الموقف المالي للمشروع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يتم اختيار الأساليب والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقييم أفضل للموجودات والمطلوبات بهدف إظهار التغيرات الحقيقية في رأس المال (حقوق الملكية) فالإيرادات تمثل زيادة لحقوق الملكية، أما المصروفات فتعد تخفيضاً لها، وتعد فوائد الديون وضرائب الدخل مصروفات بينما تعد التوزيعات للملاك بمثابة مسحوبات من رأس المال وقد كان لهذه النظرية تأثير واضح على بعض الأساليب والمصطلحات المحاسبية.

٢. نظرية الوحدة:

ينظر إلى الوحدة وفقاً لهذه النظرية على أنها مستقلة ذاتياً ومنفصلة عن المالك (أصحاب رأس المال) إذ تعد الوحدة الاقتصادية (المشروع الاقتصادي) وليس المالك محور اهتمام المحاسبة على اعتبار أن الوحدة الاقتصادية هي التي تمتلك الموارد، مسؤولة عن الالتزامات تجاه أصحاب رأس المال والدائنين، وعلى هذا الأساس فإن المعادلة المحاسبية وفقاً لنظرية الوحدة كالآتي:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{رأس المال}$$

فالموجودات تمثل منافع اقتصادية متوقعة حصلت عليها من الوحدة الاقتصادية، وتخضع لسيطرتها كنتيجة لعمليات وأحداث تمت في الماضي، بينما تمثل الحقوق مصادر أموال الوحدة من المالكين (رأس المال) ومن الدائنين (الالتزامات)، وبالرغم من أن هذه النظرية تنظر إلى الدائنين والمالكين نظرة واحدة بوصفهم الممولين لرأس المال الوحدة الاقتصادية. إلا أن لكل من حملة الأسهم والدائنين وجهة نظر مختلفة نحو الدخل والمخاطرة والرقابة والتصفية،

لذا فإن الدخل المكتسب يمثل حق للوحدة الاقتصادية حتى يتم الإعلان عن توزيعه على المساهمين كعائد مساهمة، ولا تعد زيادة في حقوق حملة الأسهم بمثابة دخل لهم إلا عند التصريح بتوزيعها، وبالمثل فإن الأرباح المحتجزة غير الموزعة تظل ملكاً للوحدة بوصفها تمثل حق ملكية للوحدة ذاتها وبصفتها المنفصلة والمستقلة عن الملاك.

ثالثاً: المبادئ المحاسبية:

إن المبادئ المحاسبية هي قواعد عامة للقرار، ويتم اشتقاقها من كل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية النظرية، وهذه المبادئ تتحكم بتطوير الطرائق والإجراءات الفنية المحاسبية، وتعد المبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً لغة الأعمال في بيئة اليوم، ويتم إصدارها من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) برعاية هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، ويفرض تطبيقها على الشركات من شركات ومكاتب مراقبي الحسابات.

وتعتمد المحاسبة المالية على كثير من المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة، وكثيراً ما يطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عاماً، وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات الكشوفات المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وكشوفات الشركات التي تظهر بها مثل هذه البنود، ويتضمن الإطار النظري للمحاسبة المالية على أربعة مبادئ أساسية في المحاسبة هي:

١. مبادئ القياس: وتتضمن الآتي:

أ. مبدأ الكلفة التاريخية:

استناداً إلى مبدأ الكلفة التاريخية فإن كلفة الاستحواذ تثبت على أساس قيمة النقود الفعلية أو كلفة اقتنائها، والتي استخدمت في تلك الصيغة أو

المعاملة، وإن هذه القيمة تعد أساس ملائم لأغراض حيازة السلع أو الخدمات بما فيها الحصول على رأس المال، وبعد إثبات تلك القيمة فإنها تقيد في الدفاتر المحاسبية، وتبقى على ما هي عليه مع الأخذ بنظر الاعتبار المصروفات الرأسمالية التي من الممكن أن تزيد من قيمة ذلك البند أو أي تغيير لاحق قد تحدث في تلك القيمة . فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي اشترت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد.

ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ الكلفة التاريخية يعود إلى سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أسس موضوعية. وهناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدّي الكشوفات المالية على أهمية وضرورة استخدام مبدأ الكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر الكشوفات المالية.

ب. القيمة العادلة:

يعود استخدام مفهوم القيمة العادلة (FV) في التقييم إلى بداية القرن المنصرم، وقد استخدم آنذاك مصطلح القيمة السوقية العادلة (FMV). فمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على مدى السنوات الماضية، يحاولان الابتعاد عن محاسبة الكلفة التاريخية والتوجه نحو القيمة العادلة، ومنذ التسعينيات من القرن المنصرم، تم الابتعاد عن قياس بعض الموجودات والمطلوبات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية في الإبلاغ المالي للشركات، واستخدام القيمة العادلة.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية في أمريكا (FASB) في المعيار ١٥٧ "Fair Value Measurement" لسنة ٢٠٠٦ إلى وجود ثلاث أساليب أو مداخل لقياس القيمة العادلة هي:

• مدخل السوق Market approach:

بموجب هذا المدخل، فإنه يتم استخدام الأسعار والمعلومات ذات الصلة به، والتي حصلت نتيجة الصفقات في الأسواق، والمتضمنة مقارنة أو تحديد قيمة الموجود (الأصل) أو الالتزام. وإن إحدى أهم الفوائد من استخدام هذا المدخل، هو أنه يستند في المقام الأول على البيانات الفعلية، وإن هذه البيانات غالباً ما تكون في شكل أسعار موثقة ومتاحة للجمهور، ومسجلة في تلك الأسواق على سبيل المثال أسعار الأسهم المتداولة في الأسواق، إلا أن المعلومات المستخدمة في مدخل السوق ربما لا تكون متوفرة كأسعار الأسهم في الأسواق ولكنها مع ذلك موضوعية ومفيدة مثل الأسعار التي تباع بها وحدات معينة كخطوط إنتاجية أو أقسام أو موقع معين.

• مدخل الدخل Income approach:

يستخدم هذا المدخل أساليب التقييم لتحويل المبالغ المستعملة مثل (التدفقات النقدية أو الأرباح) إلى مبلغ حالي مخصص، وإن هذا القياس يستند إلى القيمة التي تؤثرها توقعات الأسواق الحالية حول المبالغ المستقبلية. وتتضمن أساليب التقييم هذه أساليب القيمة الحالية present value techniques، ونماذج تسعير خيارات الأسهم option-pricing models مثل صيغة lack-Scholes- Merton ونموذج ذي الحدين binomial model.

• مدخل الكلفة Cost approach:

يستند مدخل الكلفة على أن المبلغ الذي يكون مطلوب حالياً للحصول على الموجود، ينبغي أن تكون له نفس القدرة على تقديم الخدمات، وبذلك فإن هذا المدخل يأخذ بوجهة نظر الكلفة الاستبدالية للموجود من أجل احتساب القيمة العادلة له، وبموجب الكلفة الاستبدالية فإن قيمة الموجود يتم تحديدها

بواسطة كلفة استبدالية جارية، وإن استخدام هذا المبدأ هو للإبقاء على نفس خدمة الموجود التي يقدمها إلى الوحدة الاقتصادية، وذلك يتطلب اعتماد بيانات أسعار السوق الحالية Current Market Price Data كأساس لإعداد الكشوفات المالية.

٢. مبدأ تحقق الإيراد:

هناك اختلاف في وجهات النظر حول تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد، وفي ظل الصعوبات المتعلقة بتوزيع الإيراد والدخل على مختلف الدورات التشغيلية قام المحاسبون باستخدام مبدأ التحقق لاختيار الحدث الحرج في هذه الدورة لغرض توقيت الاعتراف بالإيراد والدخل، وبشكل عام يتم الاعتراف بالإيراد على أساس الاستحقاق وعلى أساس الحدث الحرج، فالأخير يعترف بالإيراد من خلال وجود حدث حرج في الدورة التشغيلية، وهذا الحدث قد يكون في لحظة البيع، أو لحظة الانتهاء من الإنتاج، أو عند استلام مبلغ نقدي لاحق لعملية البيع، أما الاعتراف بالإيراد على أساس الاستحقاق، فيتم أثناء الإنتاج، أو عند الانتهاء من الإنتاج، أو في حال البيع، أو عند بيع السلع أو التحصيل النقدي للمبيعات.

٣. مبدأ المقابلة:

يقصد بمبدأ المقابلة أن المصروفات يتم تحديدها خلال نفس المدة التي تحدد بها الإيرادات، وهناك علاقة سبب ونتيجة Cause-and-effect بين تحديد الإيرادات والمصروفات، ففي مدة زمنية محددة، يتم الاعتراف بالإيراد على وفق مبدأ التحقق.

٤. مبدأ الإفصاح:

هناك إجماع في المحاسبة بأنه ينبغي أن يكون هناك إفصاح تام ونصف وكاف للمعلومات المحاسبية، فالإفصاح التام يتطلب بان يتم تصميم وإعداد الكشوفات المالية إذ تصور وبشكل دقيق الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الوحدة الاقتصادية في الفترات السابقة. وينبغي على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه الكشوفات وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه الكشوفات.

رابعاً: القيود المحاسبية:

هناك ثلاث قيود أساسية على المعلومات المحاسبية هي:

١. الكلفة/المنفعة:

تتضمن تكاليف المعلومات المحاسبية بتكاليف التجميع والتصنيف والمعالجة والإبلاغ عنها، وهناك تكاليف يتحملها المستخدمون عند تفسير المعلومات، فضلاً عن ذلك، تتضمن التكاليف نتائج اقتصادية متنوعة ناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية، إن تحديد هذه التكاليف صعبة للغاية أن لم يكن مستحيلة قياسها، وكمثال على ذلك هو المعيار الذي يطلب من الشركات العاملة في أكثر من قطاع تشغيلي بأن تقصح عن معلومات مالية مفصلة Disaggregated Financial Information.

فضلاً عن تكاليف المعلومات المحاسبية المتمثلة بتكاليف الجمع والمعالجة والنشر، فإن الكثير من الشركات تشعر أن مطلب نشر المعلومات المالية هذا يفرض ما يسمى بتكاليف الضرر التنافسية Competitive Disadvantage Costs، إذ لا تريد الشركات لمناقضتها أن يطلعوا على هذه المعلومات المفصلة.

٢. المادية أو الأهمية النسبية:

إن المادية أو الأهمية النسبية هي أحد القيود على المعلومات المحاسبية، وتؤثر على أجمالي الكشوفات التشغيلية للوحدة الاقتصادية، فالبنود تكون مادية عندما يؤثر إدراجها في الكشوفات المالية على أحكام المستثمر الحصيف، أما البنود غير مادية فلا يؤثر عدم إدراجها في الكشوفات المالية على قرارات الجهات ذات العلاقة.

فالمادية هي قيد واسع الانتشار، والمعلومات المادية هي التي يكون لها تأثيراً على القرار الذي يتخذه المستخدمون. أن قيد المادية يمثل خروجاً عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، على سبيل المثال، أن إحدى متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عام هي أن يكون حساب المدينين مقاساً بصافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value، فإذا كان هناك توقع لديون معدومة Bad Debts، فينبغي أن يتم تقديرها وتطرح من مبلغ حساب المدينين عند قياس المركز المالي، وتسمى هذه الطريقة بطريقة التخصيص Allowance method للمحاسبة عن الديون المعدومة. فإذا كانت مبالغ الديون المعدومة لا تعد كبيرة كفاية لدرجة أنها تؤثر على قرارات متخذي القرار المتخذ، ففي هذه الحالة يمكن استخدام الطريقة المباشرة لسطب الديون المعدومة Direct Write-off Method، حتى لو لم تعد ممارسة محاسبية مقبولة عموماً.

وتكمن المشكلة في الأهمية النسبية افتقارها إلى تعريف محدد، فمعظم التعاريف تؤكد على دور المحاسب في تحديد ما هو مادي أو غير مادي. ويتم انتهاك هذا المفهوم عن طريق التعمد في تسجيل الأخطاء أو تجاهل الخطأ في الكشوفات المالية تحت افتراض أنها ليس لها تأثير كبير أو معنوي أو مادي على عملية اتخاذ القرار.

٣. التحفظ:

التحفظ Conservatism ممارسة محاسبية يتم اتباعها كمحاولة تضمين عدم التأكد والمخاطرة المتأصلة في ظروف الأعمال التجارية. والتحفظ خاصية استشهادية Cited Characteristic يستشهد بها كثيراً في المعلومات المحاسبية، ففي الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الموجودات وتحديد الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم، وفي هذه الحالة فإن المحاسب عادة ما يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة في قيمة الدخل، وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الموجودات بقائمة المركز المالي، وهذا المفهوم يعد تطبيقاً لقاعدة الحيلة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلاً، على أية حال، فالتحفظ ليس صفة نوعية مرغوبة ولكنه تبرير عملي على practical justification لبعض الخيارات المحاسبية. وبهذا المعنى، يعد التحفظ كعائق ثالث للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

عناصر الكشوفات المالية:

هناك عشر عناصر للكشوفات المالية، أما العناصر الأساسية للكشوفات فهي خمسة عناصر وكما هو موضح في أدناه:

أولاً: المصروفات:

تعرف بأنها "هي تدفقات نقدية خارجية أو أي استخدام لموجودات الوحدة الاقتصادية أو التحمل بالتزام أو كلاهما، خلال مدة معينة من الزمن نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة الاقتصادية" أما العمليات غير المستمرة فيطلق عليها بالخسائر، وتعرف بأنها "الانخفاض في حقوق الملكية نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة خلال مدة معينة من الزمن نتيجة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيع على الملاك"، وتتمثل المصروفات بالرواتب

والأجور والإعلان والإيجار والتأمين ومصروفات الماء والكهرباء ومصروفات
اندثار المكانن والمعدات والصيانة.

ثانياً: الإيرادات:

تعرف بأنها * تدفقات داخلية أو أي استخدام لموجودات الوحدة الاقتصادية
أو تسوية لمطلوباتها أو كلاهما، خلال مدة معينة من الزمن نتيجة تسليم أو
إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأنشطة أخرى مما يشكل العمليات
الأساسية المستمرة للوحدة الاقتصادية * وتتمثل الإيرادات بجميع المبالغ التي
تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الأنشطة الرئيسية لها والمتمثلة بعمليات
بيع السلع أو تقديم الخدمات. أما الأنشطة الغير مستمرة فيطلق عليها
بالمكاسب، وتعرف بأنها الزيادة في حقوق الملكية (صافي الموجودات) نتيجة
لصفقات عرضية أو طارئة خلال مدة معينة من الزمن نتيجة باستثناء تلك
الناتجة عن الإيرادات أو التوزيع على الملاك.

ثالثاً: الموجودات:

تعرف الموجودات على أنها * منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً، والناتجة
من المطلوبات الحالية بتوفير منتجات أو تقديم خدمات نتيجة لأحداث أو
صفقات ماضية، ومن التعريف أعلاه يتضح أن المنافع الاقتصادية للموجودات
ينبغي أن ترتبط بالمستقبل، وبذلك يعبر عنها على أنها تكاليف غير مستنفذة،
فالهدف من اقتناء الموجودات هو توفير سلعة تستطيع من خلالها إبرة الوحدة
الاقتصادية تسديد المطلوبات التي ترتبت عليها مع الأطراف الأخرى .

وتتمثل الموجودات الثابتة بالممتلكات التي اقتنتها الوحدة الاقتصادية
بهينة بنايات أو مكانن والآلات أو الأثاث والتي تسمى بالموجودات الثابتة. أما
الموجودات المتداولة تكون بشكل نقد بالصندوق أو المصرف والمدينون
والمخزون السلعي وأوراق القبض والاستثمارات المالية قصيرة الأجل وغيرها.

رابعاً: المطلوبات:

تعرف بأنها " تضحية بالمنافع الاقتصادية المحتملة مستقبلاً، والناجمة من الالتزامات الحالية بتحويل منتجات أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لأحداث أو صفقات ماضية" ويقصد بالمطلوبات بالمبالغ المترتبة على الوحدة الاقتصادية نتيجة استلامها مقدماً إيرادات وتخص المدد القابلة أو الشراء بالأجل أو الاقتراض أو أي التزام على الوحدة الاقتصادية تجاه الغير، ومن أمثلة ذلك الدائنون وأوراق الدفع والقروض والسندات والرواتب المستحقة، وتصنف المطلوبات متداولة إذا أمكن تسديدها خلال سنة مالية واحدة، أما المطلوبات طويلة الأجل فهي المطلوبات التي يتم تسديدها خلال مدة تزيد عن السنة المالية الواحدة.

خامساً: رأس المال (حقوق الملكية):

يعرف بأنه " هو الحق المتبقي من موجودات الوحدة الاقتصادية بعد طرح المطلوبات " ويتضمن رأسمال الوحدة الاقتصادية من رأس المال أول المدة ، يضاف إليه أي أموال من المالكين ، فضلاً عن الأرباح الحالية ومن السنوات السابقة، ويضاف إليها أرباح السنة الحالية أو يطرح منها خسائر السنة الحالية كما يطرح منه المسحوبات خلال الفترة، أي إن:

$$\text{رأس المال} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات}$$

الأشكال القانونية للوحدات الاقتصادية:

تمثل الوحدة الاقتصادية بؤرة عملية المحاسبة، فهي كيان قانوني قائم ومستقل تتدرج أشكالها من المشروع الفردي إلى شركات الأشخاص وإلى شركات الأموال وفقاً للحاجة إلى تشغيل الموارد المتاحة، ولكل منها طبيعته الخاصة من حيث الملكية وتنظيم أعمالها، ومن الأسباب وراء تعدد الأشكال

مفهوم المحاسبة:

إن المحاسبة علم اجتماعي متطور يواكب التغيرات التي تطرأ على المجتمع، وتعد المعلومات المحاسبية هي أساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية سواء أكان ذلك للأفراد أم للمجتمعات، فالمرء قبل اتخاذ قرار شراء قطعة أرض يقيم عليها منزله، لا بد له من دراسة وضعه المالي ومدى قدرته على تمويل تنفيذ هذا القرار، وكذلك الشركات عندما تفكر باتخاذ قرار يتضمن فتح أو إنشاء خط إنتاجي جديد أو التوسع بإنشاء فرع في منطقة ما، فإنها تقوم بدراسة وضعها المالي، وقدرتها على تمويل هذا القرار، وبدراسة جدواه الاقتصادية لمعرفة ما إن كان قرار التوسع قراراً مربحاً أم لا، ومن هذا كله نستطيع القول أن المحاسبة تؤدي دوراً فاعلاً كنظام للمعلومات في عمليات مترابطة، إذ تعمل المحاسبة على حصر العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية فضلاً عن معالجة هذه البيانات الأساسية وتحويلها إلى معلومات تقوم المحاسبة بإيصالها إلى مستخدميها من خلال الكشوفات المالية.

لقد تطورت المحاسبة على مر العصور وبشكل متزامن مع مراحل التفكير المحاسبي والحاجات المحاسبية، ولهذا تبدو دراسة تاريخ المحاسبة مهماً لمعرفة العلاقات المرتبطة بالماضي كمقدمة لفهم ما وصلت إليه، وما ستؤول إليه مستقبلاً. إن المحاسبة نشأت منذ أقدم العصور، فقد أوضحت العديد من الأدبيات المحاسبية، أن هناك العديد من المخطوطات التي تعود إلى العصر السومري والآشوري في بلاد وادي الرافدين، فقد أشارت إلى أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية، ترجع إلى عهد الآشوريين في حوالي سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد، وذلك حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب على صورة ماشية، أو أحجار كريمة، وهذا كان قبل اكتشاف النقود، والمعاملات كانت تعتمد على المقايضة في إثبات العمليات.